

## الصناعة خيار استراتيجي لتنويع وإخراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات

د. السعيد بريكة

أستاذ محاضر (أ)، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

saidbrika@yahoo.fr

د. نور الهدى عمارة

أستاذة محاضرة (ب)، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

### ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة واقع قطاع النفط في الجزائر، والتعرف على إمكاناتها النفطية وكذا حجم العوائد الناجمة عن تصدير المحروقات ومدى تأثرها بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكيف يمكن لقطاع الصناعة أن يكون بديلا حقيقيا لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية، وتخفيض الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر وحيد للدخل، وبالتالي تنويع الاقتصاد وجعله أكثر قدرة على الصمود في وجه التقلبات التي تصيب قطاع المحروقات.

وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود ضعف في مساهمة الصناعة الجزائرية خارج المحروقات في إجمالي الناتج المحلي، مما يستدعي ضرورة تطوير القطاع الصناعي وإعادة هيكلته، وقد تم في هذا الصدد اقتراح جملة من السبل من شأنها تطوير هذا القطاع ليكون بديلا حقيقيا لقطاع النفط، هذا الأخير الذي لا تزال مساهمته في الاقتصاد الوطني تمثل أعلى نسبة بالرغم من التراجع المحسوس لأسعار برميل النفط.

**كلمات مفتاحية:** النفط، الغاز الطبيعي، أسعار النفط، العوائد النفطية، الصناعة، الجزائر.

### Abstract:

This study aims to examine Algerian oil sector, and to identify its oil capabilities , size of the revenue from export of oil and its relation to oil prices in the world markets, and how can the industry be compensated for the potential depletion of the oil wealth, and reducing its reliance on hydrocarbon revenues as the sole source of income, and thus diversify the

economy and make it more capable to withstand the fluctuations that affect the hydrocarbon sector.

The results show the weakness contribution of the Algerian industry in the GDP out of petroleum, which need to develop and restructuring the industrial sector.

**Key words:** Oil, Natural Gas, Oil Prices, Oil Revenues, Industry, Algeria

#### مقدمة:

ظل النفط منذ الاستقلال إلى يومنا هذا يلعب الدور القيادي في الحياة الاقتصادية والمحرك للاقتصاد الوطني. فعائدات النفط لا زالت تسهم بدور رئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتشكل المورد الأساسي للموازنة العامة للدولة. وكل برامج التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع النفط. ولكن هذه التبعية المطلقة لهذا الأخير جعلت الجزائر تتخبط في أزمة اقتصادية واجتماعية، وجعلت الجزائر تعيش في تبعية دائمة لمؤشرات الأسواق النفطية العالمية. حيث أن الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط في السداسي الثاني من عام 2014، والذي من المتوقع استمراره على مدى السنوات القادمة يولد تحديات خطيرة ستواجه الاقتصاد. فعلى الرغم من أهمية الثروة النفطية إلا أنها ثروة زائلة وليست دائمة، كما أنها تتميز بعدم استقرار أسعارها، وهذا ما يستوجب منا كجزائريين التفكير في بدائل لتعويض الزوال المحتمل لهذه المادة الحيوية، وهذا من خلال إعداد استراتيجيات بديلة لقطاع النفط. حيث كان اختيارنا على قطاع الصناعة باعتباره قطاعا ذا أولوية وتراهن عليه الحكومة لإخراج الاقتصاد الوطني من دائرة التبعية وتمكين الجزائر من اللحاق بمصاف الاقتصاديات الناشئة.

لقد سعت الجزائر بعد حصولها على الاستقلال إلى العمل على خلق قاعدة إنتاجية قوية، فقامت بتسطير جملة من المخططات التنموية امتدت على مدار الفترة (1967-1989)، حيث تضمنت هذه الأخيرة استثمارات صناعية معتبرة، وتبنت الجزائر خلال هذه الفترة استراتيجية الصناعات المصنعة، والتي كانت تعبر عن الإرادة القوية للحكومة في بناء قاعدة صناعية من شأنها أن تكون أداة تخلص الاقتصاد

من التبعية للخارج. إلا أن نتائج هذه التوجهات كانت دون المستوى، وعرف القطاع الصناعي حينها ركودا نتيجة فشل تلك الاستراتيجيات وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة. مما أجبر الحكومة حينها إلى إخضاع الاقتصاد الوطني لإصلاحات هيكلية بداية الثمانينات من القرن الماضي، فرغم ما حققته هذه الإصلاحات من نتائج حسنة، إلا أنها لم تتمكن من بلوغ ما كان مسطرا من أهداف، خاصة بعد أزمة النفط العالمية لسنة 1986 والتي زادت من تدهور الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى الاستعانة وطلب الدعم من مؤسسات بريتين وودز، هذه الأخيرة حققت نتائج إيجابية إلا أنها أثرت سلبا على أداء الجهاز الإنتاجي. دخلت الجزائر بعدها وبالتحديد منذ 2001 في برامج استثمارية عمومية ضخمة، بهدف إحياء وإنعاش القطاع الإنتاجي خاصة الصناعي، إلا أن الوضع الحالي للقطاع الصناعي يعكس درجة فشل هذه البرامج والاستثمارات في تحقيق مسعاها.

**إشكالية الدراسة:** عرف نمو قطاع النفط تراجعا ملحوظ بسبب انخفاض عوائد النفط، والذي يعود بدوره إلى تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي يبعث على السعي لوضع سياسة صناعية ملائمة قصد تصحيح هيكل الاقتصاد من خلال البدء في مشاريع صناعية لتحسين الإنتاج نوعا وكما، وتنويع الاقتصاد الوطني وزيادة تنافسيته. بناء على ما تقدم يمكن حصر إشكالية الدراسة في السؤال الآتي:

**كيف يمكن تطوير القطاع الصناعي في الجزائر حتى يكون بديلا حقيقيا لقطاع النفط؟**

**هدف الدراسة:** الواضح أن الهدف من الدراسة هو البحث في السبل التي من شأنها أن تطور الصناعة الجزائرية، وتخفف من حدة الارتباط بقطاع النفط، هذا الأخير الذي يعرف وضعية حرجة يتوقع استمرارها على مدى السنوات القادمة جراء الانخفاض في أسعار النفط.

**منهج الدراسة:** حتى نتمكن من تحقيق هدف الدراسة والوصول إلى كافة تطلعاتها، لابد من استخدام أسلوب معالجة يتلاءم مع طبيعة الموضوع، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بسبب تناسبه مع إشكالية الدراسة، وقد تم استخدام بعض الأدوات الإحصائية هي الجداول والأشكال، بالإضافة إلى الاعتماد على بيانات وإحصاءات بعض الهيئات الدولية والوطنية.

دراسات سابقة: تعرضت العديد من الدراسات لهذا الموضوع في خارج وداخل الوطن. ففي الوطن العربي أنجزت العديد من الدراسات تناولت كيفية استغلال الإيرادات الضخمة الناتجة عن تصدير النفط وتوصلت في مجملها إلى ضرورة القيام ببرامج تصنيع لتنويع الاقتصاد من بينها دراسة "طه عبد العليم طه"، بعنوان "النفط والتصنيع في العالم العربي"، القاهرة، سنة 1987. أما على مستوى الوطن فقد قامت بعض من الدراسات بوصف وتحليل هذا الموضوع وعلى فترات مختلفة، من بينها دراسة "رايس فضيل"، بعنوان ريع النفط ومشكل التصنيع، سنة 2012. وقد قدمت وزارة الصناعة والمناجم مع بداية عام 2015 معالم استراتيجية صناعية جديدة من شأنها تحديث وتنويع القاعدة الصناعية الوطنية، من أجل تنويع الاقتصاد الوطني والتخلص تدريجياً من التبعية للمحروقات.

فقد جاءت هذه الدراسة لتضيف بعض الجوانب المهمة والتي لم تتطرق لها الدراسات السابقة التي اهتمت بالموضوع من خلال طرح بعض السبل والسياسات التي من شأنها أن تعالج بعض مشاكل ونقاط ضعف القطاع الصناعي للتمكن من بناء قاعدة إنتاجية قوية.

هيكل الدراسة: لقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين، يتناول الأول دراسة الواقع الحالي لقطاع النفط في الجزائر من خلال تحليل أهم مؤشرات القطاع، أما الثاني، فيخصص لتقديم السبل التي من شأنها تطوير الصناعة للتمكن من تنويع الاقتصاد الوطني إنتاجياً.

أولاً. الواقع الحالي لقطاع النفط في الجزائر:

1- الاحتياطي والإنتاج من النفط والغاز الطبيعي:

تزرخ الجزائر بإمكانات نفطية هائلة تجعل لها وزناً مهماً في السوق النفطية العالمية، فاحتلت الجزائر عام 2014 المرتبة 15 عالمياً والسابعة عربياً من حيث احتياطي النفط الخام، حيث قدرت

الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في عام 2014 بحوالي 12.2 مليار برميل، أي ما يقارب 0.82٪ من إجمالي الاحتياطيات العالمية و 1.01٪ من احتياطيات الأوبك<sup>1</sup>.

أما بالنسبة لاحتياطيات الغاز الطبيعي فقد قدرت خلال عام 2014 بـ 4.5 تريليون م<sup>3</sup> فاحتلت بذلك المرتبة العاشرة عالمياً والمرتبة الرابعة عربياً<sup>2</sup>. إن تطور احتياطيات الجزائر من النفط والغاز خلال العشر السنوات التي مضت، عرف استقراراً في الحجم طوال تلك الفترة، فتميزت بثبات مستوى احتياطي النفط الخام عند حجم 12200 مليون برميل، وثبات مستوى الغاز الطبيعي عند حجم 4504 مليار م<sup>3</sup>، وهو يشير إلى انخفاض في عملية الاستكشاف مما ترك الرصيد ثابتاً.

أما بالنسبة لإنتاج الجزائر من النفط الخام فقد سجل انخفاضاً في عام 2014 حيث بلغ 1.19 مليون برميل، مقابل 1.20 مليون برميل يومياً سنة 2013، والذي يمثل حوالي 1.63٪ من إجمالي الإنتاج العالمي يومياً. فيما عرف الإنتاج الإجمالي للغاز الطبيعي ارتفاعاً في عام 2014 بنسبة 4٪ مقارنة بعام 2013، كذلك ارتفع الإنتاج المسوق للغاز الطبيعي عام 2014 بنسبة 4.58٪. ويوضح الجدول الموالي تطور إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي خلال الفترة (2011-2014).

جدول رقم (01): إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر  
للفترة (2011-2014)

2014	2013	2012	2011	
1192.8	1202.6	1199.8	1161.6	إنتاج النفط الخام (1000 برميل/يوم)
186724	179490	182599	190127	الإنتاج الإجمالي للغاز الطبيعي (مليون م <sup>3</sup> )
83295	79647	86454	82767	الغاز الطبيعي المسوق (مليون م <sup>3</sup> )

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2015, pp 28-96. From: www.opec.org

<sup>1</sup> OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2015, p.22, Consulted 15/08/2015. From: www.opec.org

<sup>2</sup> OPEC, ibid., p.94.

نلاحظ من الجدول السابق أن إنتاج النفط الخام عرف ارتفاعا منذ 2011 إلى عام 2013 بنسبة تقدر بحوالي 3.53٪، لينخفض بعض الشيء في عام 2014. أما الغاز الطبيعي فعرف انخفاضا مستمر منذ 2011 إلى 2013، ليرتفع في 2014 بنسبة 4٪ مقارنة بعام 2013.

## 2- حجم صادرات النفط الخام، المنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الجزائر:

تحتل الجزائر حسب إحصائيات الأوبك لعام 2014، المرتبة الخامسة عشر والسابعة عالميا من حيث تصدير النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي على التوالي.<sup>3</sup>

جدول رقم (02): صادرات الجزائر من النفط الخام ومنتجاته والغاز الطبيعي (2011-2014)

2014	2013	2012	2011	
1205	1197	1258	1335	صادرات النفط الخام ومنتجاته (1000 برميل /يوم)
44190	46708	54594	52017	حجم صادرات الغاز الطبيعي (مليون م <sup>3</sup> )

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2015, pp.57-100. From: www.opec.org

نلاحظ من الجدول السابق أن الكميات المصدرة من النفط الخام ومشتقاته وكذا الغاز الطبيعي، عرفت انخفاضا خلال فترة الدراسة بنسبة 9.74٪ و 15.05٪ على التوالي.

## 3- تطورات أسعار النفط:

إن لأسعار النفط تأثير مباشر على قيمة الصادرات النفطية، فالارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع حصة الصادرات النفطية والعكس صحيح عند انخفاض الأسعار.

<sup>3</sup> OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2015, pp. 57-100.

جدول رقم (03): تطورات أسعار النفط الجزائري للفترة (2011-2014)

2014	2013	2012	2011	
99.68	109.38	111.49	112.92	سعر البترول الخام "صحاري بلاند" (دولار / البرميل)

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2015, p82.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أسعار النفط عرفت تراجعاً مستمراً خلال سنوات الدراسة حيث بلغ سعر خليط صحراء (صحاري بلاند) عام 2011 حوالي 112.92 دولار للبرميل، ويعود هذا التراجع -الذي سجل في السادس الثاني من عام 2011- خاصة إلى انخفاض الطلب العالمي المرتبط بأزمة الديون السيادية لبعض دول منطقة اليورو والولايات المتحدة الأمريكية. ليستمر تراجع أسعار النفط حيث وصل سعر البرميل إلى 99.68 دولار عام 2014، ويرجع هذا الانخفاض إلى ضعف النشاط الاقتصادي العالمي.

كما أنّ مستويات العرض فاقت كميات الطلب خلال عام 2014، وقد نتجت هذه الزيادة في العرض عن زيادة الإنتاج من خارج منظمة الأوبك والتي تركزت في منطقة أميركا الشمالية، هذه الأخيرة ارتفعت إنتاجها من النفط والوقود السائل (الصخري) من حوالي 10.9 مليون برميل يوميا بداية عام 2012 ، إلى 14.6 مليون برميل في ديسمبر 2014، مقابل استقرار إنتاج أوبك عند مستويات شبه ثابتة. وترى دول الأوبك أنّ زيادة إنتاج النفط الصخري، خصوصاً الأميركي منه، هي التي دفعت الأسعار إلى الهبوط مع نهاية عام 2014.<sup>4</sup>

<sup>4</sup> أسامة النجوم، سلسلة تحليل سياسات: قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط ونتائجها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مارس 2015، ص7.

#### 4- تطور العوائد النفطية في الجزائر:

إن لصادرات قطاع المحروقات أهمية كبيرة في إجمالي الصادرات الكلية للبلاد، فلقد بلغ متوسط مساهمتها حوالي 97٪ من إجمالي الصادرات للفترة (2011-2014)، فهي نسبة مرتفعة وتدل على اعتماد الجزائر الكلي على قطاع المحروقات، وبلغت عوائد صادرات المحروقات خلال نفس الفترة ما مجموعه حوالي 265 مليار دولار، كما يوضحه الجدول (04)، فهي تشكل كذلك المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر.

#### جدول رقم (04): مساهمة صادرات المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية للفترة (2011-2014)

2014	2013	2012	2011	
61172	65823	72620	73802	إجمالي الصادرات (مليون دولار أمريكي)
58362	63662	70571	71662	صادرات المحروقات (مليون دولار أمريكي)
95.40	96.71	97.17	97.10	صادرات المحروقات (% إجمالي الصادرات)

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2015، ص 28. على الموقع:

[www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)

يبين الجدول السابق أن صادرات المحروقات تهيمن على إجمالي الصادرات، هذا يعني أن تطور الصادرات في الجزائر مرتبط أساسا بمستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهو ما تؤكدته النتائج المسجلة في عام 2014 حيث أدى الانخفاض المسجل في أسعار النفط إلى تسجيل انخفاض في مداخيل صادرات المحروقات من 71.66 مليار دولار سنة 2011 إلى 58.36 مليار دولار عام 2014، وبنسبة انخفاض بلغت 18.6٪، في حين لم تتعد نسبة الصادرات خارج المحروقات 3٪ كمتوسط في نفس الفترة، وهي نسبة هامشية تشير إلى عجز القطاع الإنتاجي في الجزائر عن تحقيق فائض قابل للتصدير.



## 5- الأهمية الاقتصادية لقطاع المحروقات في الجزائر:

لقطاع المحروقات دوران رئيسيان، يتمثلان في تنمية الاقتصاد الوطني، وتحسين معيشة السكان.

أ- قطاع المحروقات والإنتاج الوطني: يساهم قطاع المحروقات بصورة مباشرة في تكوين الناتج الوطني الخام، فهو يحتل موقعا هاما ضمن هيكل هذا الأخير، كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (05): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الوطني الخام للفترة (2011-2014)

2014	2013	2012	2011	
4657.81	4968.01	5536.38	5242.50	إنتاج قطاع المحروقات (مليار دج)
14489.71	14092.63	13560.55	12210.58	الناتج الوطني الخام (مليار دج)
32.14	35.25	40.83	42.93	إنتاج قطاع المحروقات (%)

Source : ONS, Les comptes économiques de 2000 à 2014, 2015. <http://www.ons.dz/>

نلاحظ من الجدول أعلاه نسبة نمو إنتاج قطاع المحروقات بالنسبة للناتج الوطني في تناقص مستمر خلال الفترة (2011-2014)، إذ تقدر نسبة الانخفاض بحوالي 11.15% في عام 2014 مقارنة بعام 2011، نفس الشيء بالنسبة لمساهمته في الناتج الوطني فقد عرفت منحنى تنازلي، حيث بلغت 32.14% عام 2014، مقارنة بنسبة 42.93% عام 2011. وهو راجع إلى انخفاض كل من إنتاج وصادرات المحروقات وبالتالي انخفاض عوائد هذه الأخيرة، مما تسبب في تقليص مساهمة القطاع في PIB.

ب- قطاع المحروقات والقيمة المضافة: يعتبر قطاع المحروقات من أهم القطاعات التي تحقق قيمة مضافة نظرا لدرجة مردوديته الجيدة، إلا أنها عرفت خلال السنوات الأخيرة تراجعا محسوسا.

جدول رقم (06): مساهمة قطاع المحروقات في القيمة المضافة الخام للجزائر (2011-2014)

2014	2013	2012	2011	
13251.3	12850.47	12483.05	11355.94	إجمالي القيم المضافة الخام (مليار دج)
4657.81	4968.01	5536.38	5242.50	القيمة المضافة لقطاع المحروقات
29.2	32.3	36.6	38.2	المحروقات (% من مجموع القيم المضافة)

Source : ONS, op.cit.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة المضافة للمحروقات عرفت انخفاض مستمر خلال الفترة (2011-2014)، فهي لم تعد تمثل سوى 29.2% من إجمالي القيمة المضافة الخام للوطن في عام 2014، مقارنة بنسبة 38.2% في عام 2011، ويرجع هذا التراجع إلى تقلص قيمة صادرات نפט الجزائر، نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط وكذا زيادة المعروض النفطي.

#### 6- تطورات احتياطات الصرف والدين الخارجي:

إن احتياطات الجزائر من الصرف تراجعت عام 2014 إلى 178.9 مليار دولار، أي بنسبة 7.8% مقارنة بسنة 2013 وذلك بسبب الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط في السداسي الثاني من العام. أما بالنسبة للدين الخارجي فهو في تراجع مستمر ليبلغ سنة 2013 حوالي 3.4 مليار دولار أمريكي، لكنه ارتفع مجددا في عام 2014 إلى 4 مليار دولار.

جدول رقم (07): تطور احتياطات الصرف والدين الخارجي للجزائر للفترة (2011-2014)

2014	2013	2012	2011	
178.9	194.0	190.7	182.2	احتياطات الصرف (مليار دولار أمريكي)
4.0	3.4	3.6	4.4	الدين الخارجي (مليار دولار أمريكي)

Source : Trésor Direction Générale, Indicateurs Economiques et Financiers De L'Algérie, avril 2015, p 4. From: www.tresor.economie.gouv.fr

نلاحظ من الجدول السابق أن احتياطات الجزائر من الصرف في تراجع مستمر بسبب التراجع الذي شهده قطاع المحروقات الذي تعتبر إيراداته أهم مورد للاقتصاد الوطني والمولدة للعملة الأجنبية.

#### 7- وضعية صندوق ضبط الموارد:

إن أهداف الصندوق تتمثل في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة حيث ينتج هذا العجز عند انخفاض مستوى إيرادات الجباية البترولية أقل من تقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى الهدف الثاني وهو التقليل من حجم المديونية العمومية.

جدول رقم (08): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2011-2014) (مليار دج)

2014	2013	2012	2011	السنوات
الموارد:				
5563512	5633752	5381703	4842837	رصيد السنة السابقة
1577730	1615900	1519040	1529400	الجباية البترولية حسب قانون المالية
3388355	3678131	4054349	3829720	الجباية البترولية المحققة (الفعلية)
1810625	2062231	2535309	2300320	فائض قيمة الجباية البترولية
0	0	0	0	تسيقات بنك الجزائر
الاستخدامات:				
7374137	7695983	7917012	7143157	متاحات قبل السحب (الموارد)
0	0	0	0	سداد الدين العمومي
0	0	0	0	سداد تسيقات بنك الجزائر
2965672	2132471	2283260	1761455	تمويل عجز الخزينة العمومية
2965672	2132471	2283260	1761455	إجمالي الاستخدامات
4408465	5563512	5633752	5381703	الرصيد المتبقي

Source : <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique?id=78>. Consulter le 26/07/2015, 23 :49.

نلاحظ من الجدول السابق أن الجباية البترولية تلعب دورا كبيرا في تمويل موارد الصندوق، وذلك من خلال فوائض القيم عن مستوى تجاوز الإيرادات الجبائية البترولية لتقديرات قوانين المالية، بالإضافة إلى موارد أقل أهمية تتمثل في تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لسير المديونية الخارجية بكيفية فعالة، وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق. فالجدول أعلاه يبين أن الجباية البترولية هي الوحيدة التي ساهمت في تمويل صندوق ضبط الإيرادات للفترة (2011-2014)، كما نلاحظ أن حجم فائض الجباية البترولية عرف تراجعاً خلال نفس الفترة، ويعود ذلك إلى انخفاض إيرادات المحروقات بسبب انخفاض الكميات المصدرة من المحروقات وكذا انخفاض أسعار النفط. كما نلاحظ أن صندوق ضبط الموارد لم يستفد من أي تسبيق لبنك الجزائر، وهذا ما يؤكد أهمية الجباية البترولية في تمويل هذا الصندوق. كما يشير الجدول إلى أن صندوق ضبط الموارد لم يسجل أي عملية تسديد للدين العمومي منذ سنة 2011، ونجد أن تمويل عجز الخزينة العمومية يتزايد سنة بعد أخرى والذي يمول من موارد الصندوق. حيث قدرت تغطية عجز الخزينة العمومية سنة 2011 حوالي 1761455 مليون دج إلى 2965672 مليون دج سنة 2014 أي تقريبا الضعف، ويفسر هذا الارتفاع بزيادة النفقات العمومية. حيث ساهم الصندوق بتغطية إجمالية من 2011 إلى 2014 قدرت قيمتها ب 9142858 مليون دج. ففي ظل هذا الوضع الحرج الذي تعيشه الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط، لابد من ترشيد النفقات العمومية وكذا تنويع مصادر الدخل.

### ثانياً. الصناعة كقطاع بديل لقطاع النفط:

بعدما تناولنا في المحور السابق واقع قطاع المحروقات في الجزائر وأهم مؤشرات هذا القطاع، تبينت لنا الوضعية الحرجة التي بات يعيشها هذا الأخير، وبالتالي ضرورة التحرك والبحث عن بديل يعول عليه في النهوض بالاقتصاد الوطني. إن الجزائر وبما تملكه من إمكانيات طبيعية وبشرية ومالية يمكن أن تجد في قطاع الصناعة البديل الحقيقي لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية ولمواجهة التقلبات المستمرة في أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية وما تتركه من آثار على إيرادات الجزائر الخارجية.

## 1- واقع قطاع الصناعة في الجزائر:

إن الواقع الحالي للصناعة الجزائرية يشير إلى أنه ورغم الجهود المكثفة المبذولة من طرف الدولة لتعزيز التنمية الصناعية، في إطار تنويع البنيان الإنتاجي المحلي، فإن نصيب قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ظل ضئيلاً بالرغم من حجم الموارد التي وجهت إلى القطاع الصناعي خلال المرحلة السابقة، حيث أنه لم يحقق معدلات نمو تفوق معدلات نمو القطاعات الأخرى.

- مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي: في ظل الوضع الاقتصادي والمالي الاستثنائي الأمثل والذي شهدته البلاد خلال الفترة من 2000 إلى السادس الأول من عام 2014، وبالإضافة إلى ما قامت به الحكومة من استثمارات معتبرة، إلا أن أداء الصناعة الوطنية خارج المحروقات بقي ضعيفاً ودون المستوى المطلوب والمسطر له، مقارنة بالفرص والإمكانات الهائلة المتاحة. حيث بلغت مساهمة الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على مدار الفترة 2011-2014 كنسبة متوسطة 5.5% مقابل 37.8% للصناعة الاستخراجية. كما هو موضح في الجدول رقم (09).

فتبقى نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تتمثل في القطاع الصناعي، حيث أن مساهمته في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبياً، فهو يعد أضعف قطاع مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أنه يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، فضلاً عن طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي، إضافة إلى اعتبارها المحفز للقطاعات الأخرى ومصدراً للرفق التقني والتكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والإبداع<sup>5</sup>. فوضع القطاع يعكس المشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع بنوعيه الخاص والعمومي والتي تساهم في عرقلة نمو وتطور القطاع وبالتالي عجزه عن الاستجابة للطلب الكلي المتزايد.

<sup>5</sup> محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة (1999-2011)، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد 12، 2012، ص 331.

جدول رقم (09): مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي (2011-2014) (مليون دج)

2014	2013	2012	2011	
836973.8	765440.4	728615.2	663756.5	الصناعة خارج المحروقات
13251301.0	12850473.8	12483051.8	11355944.0	إجمالي القيم المضافة
14489710.3	14092638.1	13560557.5	12210580.1	إجمالي الناتج الداخلي
5.2	5.0	4.8	4.8	الصناعة خارج المحروقات (% إجمالي القيم المضافة)
5.78	5.43	5.37	5.44	الصناعة خارج المحروقات (% إجمالي الناتج الداخلي)

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2014، ص 214.  
-ONS , Les comptes économique de 2000 à 2014, 2015. <http://www.ons.dz/>

## 2- السبل المقترحة لتطوير القطاع الصناعي الجزائري:

نظرا لضعف مساهمة قطاع الصناعة في الاقتصاد الوطني، نقترح جملة من السبل، الهادفة إلى الانتقال بالجزائر من مجرد بلد مصدر ومنتج للمواد الأولية إلى بلد منتج ومصدر للمواد المحولة، وبالتالي تخليص الاقتصاد الوطني من تبعيته لقطاع المحروقات وذلك من أجل تجنب استمرار الجزائر في الاعتماد الكلي على عوائد الصادرات النفطية، التي تتميز بعدم الاستقرار نتيجة تقلبات أسعار النفط، وذلك من خلال توجيه العوائد النفطية وحقن فائض السيولة إلى قطاع الصناعة كبديل لقطاع المحروقات، والذي من شأنه خلق نمو ثابت ومستقر وإيجاد فرص عمل دائمة.

أ- إعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها: إن تنويع الصادرات يتوقف على تطوير الهيكل الإنتاجي وتنويعه، ولا يتم ذلك إلا من خلال إعادة هيكلة الصناعة الوطنية، والتحول من تصدير المواد الأولية إلى تصنيع تلك المواد، حتى آخر درجة تصنيع ممكنة، بحيث تكون جاهزة للاستهلاك المحلي أو التصدير. بالإضافة إلى ذلك فإن تطوير الصناعة يتطلب تطوير وتحديث البنية التحتية للقطاع الصناعي، من خلال

إعطاء الأولويات في تزويد الخدمات (كهرباء، ماء، وقود، محطات معالجة المياه... وغيرها) إلى التجمعات والمناطق الصناعية، وكذلك الاهتمام بتوفير وسائل نقل للبضائع والركاب بتكلفة معقولة لنقل البضائع الصناعية. ويمكن في هذا الإطار منح بعض الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الذين يدفعون تكاليف تجهيز البنية التحتية لمشاريعهم الصناعية في مناطق لا تتوفر فيها مرافق البنية التحتية. كما أن تطوير القطاع الصناعي يتطلب زيادة حجم المصانع، وليس تبعتها عن طريق الاندماج بين المؤسسات الصناعية حتى تستطيع التطوير والابتكار بشكل أسهل والحصول على امتيازات الشركات العالمية بشروط أفضل، مما يجعل الإنتاج المحلي بمواصفات وجودة عاليتين وتكاليف أقل.<sup>6</sup>

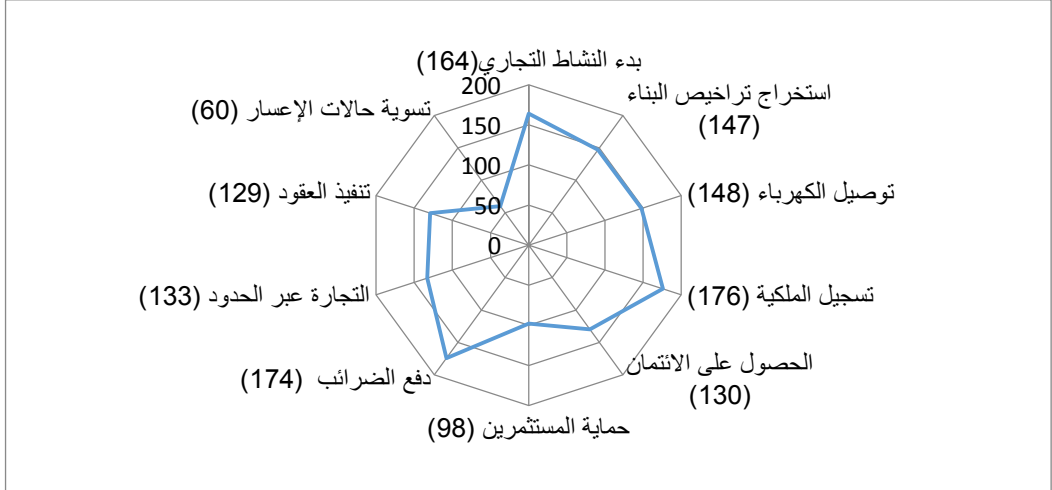
**ب- تحسين مناخ الاستثمار الصناعي:** يتميز مناخ الاستثمار في الجزائر بصعوبته وضعفه على جذب واستقطاب الاستثمار المحلي وكذا الأجنبي. وهو ما يعكسه مؤشر بيئة الأعمال، حيث تحتل الجزائر حسبه المرتبة 147 عالميا (من أصل 189 دولة) و15 عربيا (من أصل 20 دولة).<sup>7</sup>

نلاحظ من خلال المؤشرات الفرعية السابقة لبيئة الأعمال، أن ترتيب الجزائر في جميع المؤشرات يتجاوز 100 عالميا، باستثناء ترتيبها في مؤشر تسوية حالات الإعسار. وهو ما يعكس تأخر الجزائر الكبير في المجالات السابقة، فنلاحظ مثلا التأخر الكبير والأداء الضعيف جدا لمنظومة التمويل الجزائرية وما يرتبط بذلك من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني وهو ما يبينه مؤشر الحصول على الائتمان، بالإضافة إلى الضرر الكبير الذي تلحقه الممارسات البيروقراطية للإدارات الجزائرية على الاقتصاد، وهو ما يظهره كل من مؤشر استخراج التراخيص وتسجيل الملكية. فبالرغم من القوانين التي تقرها السلطة بهدف تحفيز وجذب الاستثمار إلا أن بيئة الاستثمار في الجزائر تعد صعبة لاستقطاب المستثمرين.

<sup>6</sup> عبود زرقين، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، شتاء 2009، ص177.

<sup>7</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015، العدد الفصلي الرابع، أكتوبر-ديسمبر 2014، ص13.

شكل رقم (01): ترتيب الجزائر في مجالات ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2014



Source: World Bank Group, Doing Business 2014, Economy Profile: Algeria, 11<sup>th</sup> Edition, p08. From: <http://www.doingbusiness.org> consulted 16/08/2015

فالموضعية السيئة والسلبية التي يتوفر عليها المناخ الاستثماري في الجزائر من مناخ الأعمال والظروف المحيطة به، أدت إلى عزوف المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في الجزائر. فإنه من الضروري القيام بتشخيص دقيق لعناصر البيئة الاستثمارية في الجزائر وذلك للوقوف على الأسباب الفعلية المعيقة لأنشطة المستثمرين الوطنيين والأجانب، فقد أشارت الدراسات النظرية والشواهد العملية إلى أنه كلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال في القطر وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من تنفيذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل ارتفعت تكلفة أداء الأعمال وأدى ذلك إلى تردي بيئة الأعمال وبرزت ظواهر سلبية كتعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق الموازي وهذا يعني إضعافا للاستثمار المحلي وتراجعا في جاذبية البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

فلا بد من توفير مناخ عمل ملائم وجيد ويتم ذلك من خلال:

- تحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية، وذلك من خلال إنشاء مجلس وطني لتحسين مناخ الأعمال يرأسه رئيس الدولة ويجمع الدولة والمؤسسات والنقابات والخبرة الاقتصادية، حيث



يسعى إلى تنفيذ مخطط تحسين مناخ الأعمال الذي يسطر أهدافا كمية لرفع الجزائر إلى مستوى البلدان الأكثر جاذبية للاستثمار في العالم.<sup>8</sup>

- إنهاء ثلاث عقبات رئيسية أمام الاستثمار المنتج عن طريق:
  - إلغاء قانون الحوافز وإدراجه في القانون العام للضرائب أو في القوانين المالية.
  - قصر قاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية في بعض القطاعات الاستراتيجية (الطاقة، المناجم، البنوك، الإتصالات، البتروكيماويات، التعدين، الطيران المدني مثلا). فيجب أن يكون الاستثمار الأجنبي حرا في كل القطاعات الأخرى.
  - طرح في السوق المعروض من الأراضي الصناعية التي بحوزة (ANIREF)، حتى يتم التخفيف من مشكل العقار الصناعي.
  - حل CALPIREF وإلغاء الصلاحيات الحالية الممنوحة للولايات في توزيع الأراضي الاقتصادية.
  - حيث أن قرارات توزيع الأراضي يجب أن تعود إلى ANIREF أو ANDI. والتزام الشفافية الكاملة في تخصيص وتوزيع الأراضي الصناعية من طرف الدولة.
  - تحقيق التبسيط الإداري للمؤسسات؛
  - إدخال قفزة في عصرنة وتحديث مناخ الأعمال؛
  - إطلاق المناطق الصناعية الجديدة مع مناخ للأعمال من الطراز العالمي كمشاريع تجريبية.<sup>9</sup>
- وبالتالي فلا بد من العمل المستمر على تطوير مناخ الاستثمار الصناعي، لكي يصبح أكثر ملائمة ومقدرة على جذب المزيد من الأموال والمدخرات.

<sup>8</sup> نبي، ملخص تقرير نبي 2020، خمسينية الاستقلال: دروس ورؤية لجزائر 2020، 26 جانفي 2013. متاح

على الموقع <http://www.nabni.org> / تم الإطلاع (2015/08/19).

<sup>9</sup> Collectif Nabni, Plan d'urgence 2016-2018, Juin 2015, p28.

ج- الاستثمار في الرأس المال البشري: يعتبر العنصر البشري مصدر الأفكار والأداة الرئيسة في تحويل التحديات والمعوقات إلى فرص وقدرات تنافسية، من خلال استثمار فاعليته وطاقاته الذهنية، و السهر على الإعداد الجيد وتطوير معارفه التي تمثل الثروة الحقيقية التي تمتلكها البلاد، فلا بد لقطاع الصناعة أن يولي اهتماما بالغا بعملية تكوين الموارد البشرية، للسعي قدما بالكوادر البشرية وتحويلها من مرحلة التكوين إلى مرحلة التمكين. ولا شك أن الإدارة جانب من جوانب الطاقة البشرية موكل إليها مهمة التخطيط والإشراف والتنسيق والرقابة واتخاذ القرار، ولهذا فهو يلعب دورا إشرافيا قياديا لتحقيق أفضل ناتج ممكن من خلال استثمار الموارد البشرية والمادية. وإذا كان العنصر البشري يمثل الثروة الحقيقية التي تعتمد عليها التنمية فإن اتجاه الدول عموما لا بد أن ينصرف إلى تنمية هذه الثروة.<sup>10</sup>

كما أن تطوير العنصر البشري يعتبر أساس لنجاح أي سياسة صناعية مستقبلية باعتباره عاملا مشجعا على امتصاص التكنولوجيات الحديثة وعصرنة الصناعات فلا طالما عانت الصناعة الجزائرية من سوء التأطير والتكوين للعمال الذي صاحبه ضعف في الاستجابة للمتطلبات السوق والمنافسة<sup>11</sup>. فلا بد من إعادة تأهيل القوة العاملة في الصناعة وتحويل تراكم الخبرات إلى قدرات إبداعية، ورفع إنتاجية الفرد باكتسابه المعارف الذاتية التي تمكنه من الإبداع والإنجاز العلمي.

كما أن الإعداد والتكليف المستمر للمهارات البشرية الناشطة بقطاع الصناعة لدعم التغييرات السارية على القطاع على المستوى الدولي، لا بد أن يكون من بين أهم اهتمامات مسيري مؤسسات وأجهزة قطاع الصناعة بالجزائر، فمن الضروري اتخاذ عدة إجراءات على المستوى المركزي وكذا المؤسسات ويمكن تلخيصها فيما يلي:

<sup>10</sup> أسامة عبد الرحمان، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982، ص152.

<sup>11</sup> رتيبة عروب، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية "الجزائر حقائق وآفاق"، ملتقى وطني تحت عنوان الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة البويرة، ص9.

- تكوين إطارات ذات كفاءات عالية بهدف تحضيرهم لشغل مناصب مسير وكذا منصب مسير وسيط؛
- تكوين إطارات مختصة في جميع ميادين التخطيط، الإنتاج، التوزيع، الاقتصاد وكذا اختصاص هندسة وتسيير المشاريع؛
- دفع آلية التكوين في مجال التنظيم خاصة بعد استحداث الوكالات ومؤسسات التنظيم في كافة فروع قطاع الصناعة وظهور مهن جديدة والتي بدورها تتطلب مهارات جديدة؛
- تكوين نظام رسكلة (إعادة تدوير) متواصل بالاعتماد على التكوين بالإنترنت، وكذا التكوين المشترك وذلك لتطوير قدرات المستخدمين وضمان تكوين موظفي الوحدات البعيدة عن مراكز التكوين؛
- التحكم في اللغات الأجنبية، وذلك من أجل ضمان مواكبة التكنولوجيات الحديثة، ومد جسور الحوار بشكل أحسن مع الشريك الأجنبي؛<sup>12</sup>
- تأكيد الاهتمام بتوفير اليد العاملة المدربة والمؤهلة على استخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات ضمن الأقسام المختلفة لدى المؤسسات الجزائرية ودعم ذلك من خلال توفير برامج تدريبية (محليا وخارجيا) حتى يتم استغلال الاستثمار بتكنولوجيا المعلومات بالشكل المطلوب؛
- مرافقة البحث العلمي للمؤسسات الاقتصادية، من خلال تبيان دور الجامعة في إمداد المؤسسات بالكفاءات والإطارات المطلوبة، وزيادة المخصصات المالية الموجهة لتطوير التعليم وتنمية البحث العلمي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنهوض بأي اقتصاد، وذلك بتطوير المناهج التعليمية، وإدراج الجانب التطبيقي في المقررات الدراسية بهدف الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر قوة للتنمية، أي الاهتمام بالثروة الفردية والاعتناء بها لأن الفرد هو الذي تعتمد عليه كل دولة في مرحلة ما بعد

<sup>12</sup> مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الطاقة والتعاون العربي، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 21-23 كانون الأول/ديسمبر 2014، ص42.

البتروول.<sup>13</sup> وخلق حوافز أكبر لممارسة البحث في الجامعة، في المخابر المتخصصة وفي المؤسسات، على أساس معايير الأداء والتوافق مع أهداف تنمية البلاد.

والحديث عن تنمية القوى البشرية لا ينصرف فقط إلى التأهيل والتدريب وإنما يجب أن ينصرف أيضا إلى الرعاية الصحية والاجتماعية وإلى تنمية الوعي الثقافي والاجتماعي وتوفير المناخ الملائم للمشاركة في اتخاذ القرارات.<sup>14</sup>

**د- التكنولوجيا كعنصر مهم لتطور الصناعة:** الصناعة من أكثر القطاعات تقبلاً لكل ما هو جديد في تفعيل أدائها الوظيفي. وهذا نابع من طبيعة هذا النشاط القائم على تحويل المدخلات إلى مخرجات جديدة باستعمالات متنوعة. ولذلك برز تأثير التقدم التقني في عمليات التصنيع بدءاً من مكنته العمليات الإنتاجية إلى آليات التسويق وتلبية طلبات المستهلكين. وما التطور الصناعي الكبير الذي تشهده الدول المتقدمة إلا دليل واضح على انعكاس التقدم التكنولوجي الذي أحرزته هذه الدول في ميادين العمل الصناعي لديها. حيث أصبح نقل التكنولوجيا مفهوم مرتبط بضرورات التصنيع في البلدان النامية من بينها الجزائر، للارتباط الوثيق والتداخل بين التصنيع والتكنولوجيا. وقد حظي هذا الموضوع بالاهتمام من خلال:

- مجال تسريع وتأثر نمو اقتصادياتها الوطنية عن طريق بناء قاعدة صناعية قائمة على إحدى منتجات العلم والتكنولوجيا؛

- توفير شروط أفضل للدول النامية في مجال نقل المعرفة التكنولوجية على أساس توفير شبكة معلومات تكنولوجية ملائمة لأهداف واتجاهات الصناعة فيها؛
- ضرورة استيراد التكنولوجيا النظيفة والتخلي عن التكنولوجيا ذات التأثير السلبي على البيئة؛<sup>15</sup>

<sup>13</sup> سهام شباب، توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري، المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية، العدد الخامس، يناير 2014، ص70.

<sup>14</sup> أسامة عبد الرحمان، مرجع سابق، ص153.

- ضرورة زيادة الاستثمار والدعم في البحث العلمي-التكنولوجي ونقل وتوطين التكنولوجيا، واستيعاب التطورات العلمية التكنولوجية في النشاط الصناعي لرفع كفاءة وجودة تنافسية المنتجات الصناعية الجزائرية في الأسواق الداخلية والخارجية.

و- ضمان التنسيق والترابط بين السياسات الاقتصادية والسياسات الصناعية: ضرورة العمل على ضمان الترابط بين السياسات الاقتصادية عموماً، وبين السياسات المرتبطة بتطوير الصناعة في الجزائر، وبحيث تصب في محصلتها النهائية وبشكل متناسق ومتكامل فيما بينها في تطوير الصناعة الجزائرية ونموها، ويشجع على رفع كفاءة الأداء وتأمين عمل المشروعات الصناعية من خلال هذه السياسات الموضوعة، وجدية الأجهزة المطبقة لها، وفاعلية هذا التطبيق. بحيث يتم أفضل استخدام ممكن للأدوات المعتمدة في هذه السياسات من أجل تحقيق أهدافها في تطوير الاقتصاد عموماً، وتطور الصناعة ونموها خصوصاً.<sup>16</sup>

- تطوير النظام الضريبي والنظام الجمركي: إن للسياسة الضريبية آثار إيجابية على الاستثمارات بصفة عامة وعلى الاستثمار الصناعي بصفة خاصة محلية كانت أو أجنبية، من شأنها أن تشجع الاستثمارات ويتم ذلك من خلال تخفيف الأعباء الضريبية المفروضة على هذه الاستثمارات بما تقدمه من حوافز ومزايا وإعفاءات ضريبية. وإن كانت الحوافز الضريبية ينجم عنها ضياع عام لحصيلة مالية على مستوى الدولة، باعتبارها أنها تمثل تنازل الدولة عن حقها في فرض وتحصيل الضريبة وفقاً لقانون معين. إلا أنه قد ينشأ عن تلك الحوافز قيام أو تدفق للاستثمارات التي من شأنها أن تساعد في إصلاح الأوضاع الاقتصادية القائمة وتشجيع التنمية الصناعية وجذب الاستثمارات ذات التكنولوجيا المتقدمة.<sup>17</sup>

<sup>15</sup> كامل كاظم بشير الكناي، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2008، ص295.

<sup>16</sup> فليح حسن خلف، اقتصاديات العالم الإسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص139.

<sup>17</sup> نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص102-103.

ففي إطار جهود الدولة للتيسير على المصدرين، ولمزيد من الحوافز التي تشجعهم على زيادة الصادرات، نقترح ما يلي:

- السماح للمصدرين بإمكانية الحصول على المدخلات الوسيطة المستوردة التي يحتاجونها في إنتاج السلع الموجهة للتصدير بتعريفه جمركية منخفضة، حيث يؤدي خفض هذه الأخيرة إلى خفض الأسعار وزيادة المنافسة وبالتالي يتوقع زيادة الجودة والكفاءة على المدى الطويل، أو إعفائهم من الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج وخامات الإنتاج كما قامت به بعض الدول الناشئة مثل كوريا الجنوبية، بالإضافة إلى مزايا أخرى منحتها للمستثمرين أدت إلى تطوير الصناعة الكورية؛
- إعفاء مواد التعبئة والتغليف من الرسوم الجمركية؛
- إخضاع السلع المصنعة وتامة الصنع المستوردة إلى تعريفه جمركية أعلى من تلك المطبقة على السلع الأولية، ومما جدير بالذكر أن الإعفاءات الجمركية للسلع من المنتظر أن تكتمل بعد قبول الجزائر الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، ودخول الاتفاقية حيز التطبيق.<sup>18</sup>

**- تطوير السوق المالي:** إن وجود سوق مالي يعمل جيدا هو أمر حاسم لتعزيز التنمية الصناعية من خلال توفير القروض التنافسية لرأس المال العامل وتأجير السلع الرأسمالية، والقروض للحصول على الأصول الثابتة بما في ذلك مشاريع الاستثمار والتطوير العقاري، فضلا عن الخدمات الاستشارية. وتشكل القدرة على الحصول على الائتمان بأسعار معقولة عقبة رئيسية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، حتى بالنسبة لأولئك الذين لديهم مشاريع ذات عوائد خاصة واجتماعية إيجابية، لأنهم عادة ما يفتقرون إلى ضمانات أو تاريخ ائتماني.<sup>19</sup>

<sup>18</sup> عبود زرقين، مرجع سابق، ص 183.

<sup>19</sup> منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تقرير التنمية الصناعية لعام 2012، النمو المستدام للتشغيل: دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي، 2013، ص 23.

تعتبر المنظومة المالية والمصرفية العنصر الأساسي للإقلاع الاقتصادي ويجب تطويرها من خلال دورها الدافع للنمو الاقتصادي بما توفره من وسائل وأدوات لإعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية، فلا بد من إصلاح بشكل مستعجل وعميق للقطاع المالي وبنيته التحتية يضمن عليه المزيد من المنافسة والعصرية بشكل كامل في خدمة حاجات المؤسسات والمواطنين، وفي هذا الصدد لا بد:

- إصلاح القطاع البنكي وفتح لمزيد من الإبداع والمنافسة؛
  - تنمية البورصة وأسواق الصرف، وتطوير أدوات مالية غير تقليدية (المالية الإسلامية مثلا)؛<sup>20</sup>
  - إشاعة الثقة في الجهاز الائتماني وتوجيه المدخرات إلى المشروعات الإنتاجية الصناعية؛
  - البحث عن أنماط غير تقليدية لجذب وتشجيع الادخار بنوعيه الإجمالي والاختياري؛
  - إنشاء هيكل على مستوى البنوك والمؤسسات المالية تخصص بتدعيم وتأهيل المؤسسات وذلك وفقا لإستراتيجية بعيدة المدى الهدف منها جعل المؤسسة من الاهتمامات الأساسية للبنوك وخلق علاقة تكامل وتعاون بين القطاعين؛
  - تدعيم التنسيق بين البنوك والهيئات والإدارات العمومية الأخرى المكلفة خاصة بعمليات التمويل والتجارة الخارجية مثل: الجمارك والضرائب وذلك لتسهيل العمليات من جهة، وتفاذي عمليات الغش والتهريب وخاصة عمليات تحويل وتبييض الأموال من جهة أخرى.<sup>21</sup>
- إن لوظيفة تمويل الصادرات أهمية كبيرة في النشاط التصديري، حيث أن نقص التغطية المالية لإتمام العملية الخاصة بالتصدير، تعد من أكبر المشاكل التي تواجه المصدرين، خاصة وأن المصدر يبحث عن قرض مالي يغطي التزاماته المتعلقة بالعقود التي أبرمها مع زبائنه، ومن هنا يبرز دور التمويل ببروز أهمية النشاط التصديري القائم. فكما يتطلب لإنجاح العملية التمويلية ضرورة توفر في برامج التمويل ما يلي:

<sup>20</sup> نبي، مرجع سابق، ص 08.

<sup>21</sup> عز الدين بن عزين، دور السياسات الصناعية في إيجاد الاستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2011، ص 170.

- منح الأولوية للقروض البنكية المتعلقة بالمصدرين، أو النشاطات الموجهة للتصدير؛
- منح قروض بالعملة الوطنية و/أو بالعملة الصعبة لتمويل المشاريع الموجهة للتصدير؛
- يجب أن يوافق البنك على منح تسهيلات للخصم، وذلك لتشجيع منح القروض البنكية للمصدرين.<sup>22</sup>

هـ- إعادة تنظيم المؤسسات المكلفة بتنفيذ وتقييم السياسات الاقتصادية: إن الفشل الذي لحق بـ: (الاستراتيجية الصناعية، المؤسسات العمومية، سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القطاع المالي العمومي) لا يعني بالضرورة وجود خطأ في اختيار الأدوات والسياسات، حيث نجد أن نفس هذه الأخيرة مع تدخلات الدولة قد لاقت نجاحا في دول أخرى، بل إن السبب في هذا الفشل ناجم عن حوكمة سيئة لتدخلات الدولة.

ففي هذا المجال لا بد من إنشاء وكالات مستقلة لتنفيذ تدخلات الدولة (وكالة التنمية الصناعية والتنافسية، صندوق تسيير الأصول الاقتصادية العمومية، المجلس الوطني لتحسين مناخ الأعمال)، بالإضافة إلى إنشاء وزارة واحدة تجمع كل الوزارات الاقتصادية حيث تضم الاقتصاد والمالية والتنمية الصناعية، كذلك إنشاء مجلس أعلى للتنمية الاقتصادية يرأسه رئيس الجمهورية، ويتشكل مجلس إدارته من ممثلي الدولة وممثلي عالم المؤسسة والنقابات والمجتمع المدني (خبراء، مراكز أبحاث) ويتمتع بقدرات التحليل الاستراتيجي والقيادة الاستراتيجية الاقتصادية ومتابعة فعالية تنفيذها.<sup>23</sup>

#### خاتمة:

لقد عرفت الجزائر منذ حصولها على الاستقلال إلى يومنا هذا شكلين من التنظيم، حيث يطلق على الأول "بالتخطيط المركزي"، وهو الممتد من الاستقلال حتى بداية التسعينات، أما التنظيم الثاني فهو

<sup>22</sup> محمد الأمين شربي، تقنيات التمويل قصير الأجل للصادرات، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، جوان 2011، ص441.

<sup>23</sup> نبي، مرجع سابق، ص09.



حر تحكمه نسبيا ميكانزمات السوق وآلياته يدعى "بافتصاد السوق"، وهو الممتد من نهاية المدة الأولى إلى يومنا هذا.

وفي ظل هذين التنظيمين تبنت الحكومة الجزائرية استراتيجيات أولت فيها الأهمية للقطاع الصناعي، وبذلت كل مجهوداتها حتى تحقق الأهداف النهائية التي سطرتها، إلا أن الاقتصاد الوطني بقي هشاً، وأحادي القطاع، معرضاً دائماً للصدمات الخارجية التي تشهدها أسواق النفط العالمية. ولم توفق في بناء قاعدة صناعية قوية تفك ارتباط الاقتصاد الوطني القوي بقطاع المحروقات.

### أولاً. نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في هذه الورقة حول واقع قطاعي النفط والصناعة في الجزائر، والسبل الكفيلة بدعم وتطوير القطاع الصناعي الوطني، يمكن تقديم النتائج المتوصل إليها في النقاط الآتية:

- إن الثروة النفطية تكتسي أهمية قصوى في الاقتصاد الجزائري فهي قلبه النابض، حيث تمثل عوائدها أهم مورد اقتصادي في الجزائر، لكن بالرغم من هذه الأهمية إلا أنها تبقى ثروة زائلة، كما أنها تتميز بعدم استقرار أسعارها، وهذا ما يستوجب التفكير في بدائل لتعويض الزوال المحتمل لهذه المادة الحيوية؛
- بالرغم من مرور ما يقارب من أربعة عقود من العمل الإنمائي والتوجهات المعلنة بشأن تنويع القاعدة الإنتاجية المحلية لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لتكوين الثروة والدخل. حيث أن الاعتماد الشديد للاقتصاد الوطني على النفط يعكس الفشل الشديد في تنويع الاقتصاد، فالحكومة كانت ولا زالت تنادي بهذا التنويع، فقد حاولت القيام بجملة من التدابير والسياسات، إلا أن الوضع الحالي للاقتصاد الجزائري بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة يعكس درجة فشل هذه السياسات.

### ثانياً. التوصيات: نخرج من خلال النتائج السابقة بجملة من التوصيات تتمثل في:

- ضرورة إعادة النظر في السياسات التنموية بصفة عامة، واستراتيجيات التنمية الصناعية بصفة خاصة، حيث لا بد من تهيئة وخلق المناخ الصناعي المناسب، وذلك بتحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ

أعمال أكثر جاذبية، فمثلا لا بد على الدولة من القضاء على الممارسات البيروقراطية، التي من شأنها أن توقف كل تطور أو نمو في النسيج الإنتاجي الوطني. وضرورة تطوير الجهاز المالي والمصرفي؛ - ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري والذي يعتبر أساسا لكل نمو اقتصادي واجتماعي، من حيث تعليمه وتكوينه، حيث يجب ضمان تكوين أكثر انسجاما مع مطالب الاقتصاد للسماح بإدماج أفضل للشباب حاملي الشهادات في سوق العمل.

### قائمة المراجع:

#### أ- مراجع باللغة العربية:

1. أسامة النجوم، سلسلة تحليل سياسات: قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط ونتائجها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، مارس 2015.
2. أسامة عبد الرحمان، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982.
3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، "التطور الاقتصادي والتقدي للجزائر"، نوفمبر 2014.
4. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، جوان 2015. على الموقع: [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2015، العدد الفصلي الرابع، أكتوبر-ديسمبر 2014.
6. رتيبة عروب، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية "الجزائر حقائق وآفاق"، ملتقى وطني تحت عنوان الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، جامعة البويرة.
7. سهام شباب، توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري، المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية، العدد الخامس، يناير 2014.
8. عبود زرقين، الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، شتاء 2009.

9. عز الدين بن عزرين، *دور السياسات الصناعية في إيجاد الاستراتيجية الملائمة للقطاع الصناعي الجزائري*، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2012.
10. فليح حسن خلف، *اقتصاديات العالم الإسلامي*، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
11. كامل كاظم بشير الكناني، *الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية*، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2008.
12. محمد الأمين شرقي، *تقنيات التمويل قصير الأجل للصادرات*، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 22، جوان 2011.
13. محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، *السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة (1999-2011)*، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد 12، كانون الأول 2012.
14. مؤتمر الطاقة العربي العاشر، *الطاقة والتعاون العربي*، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 21-23 كانون الأول/ديسمبر 2014.
15. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، *تقرير التنمية الصناعية لعام 2012*، النمو المستدام للتشغيل: دور الصناعة التحويلية والتغيير الهيكلي، 2013.
16. نبي، ملخص تقرير نبي 2020، *خمسينية الاستقلال: دروس ورؤية لجزائر 2020*، 26 جانفي 2013. متاح على الموقع <http://www.nabni.org> / تم الإطلاع (2015/08/19).
17. نزيه عبد المقصود مبروك، *الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية*، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007.

ب- مراجع باللغة الأجنبية:

1. Collectif Nabni, *Plan d'urgence 2016-2018*, Juin 2015.
2. Ministère des finances, <http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique?id=78>. Consulter le 26/07/2015, 23 :49

3. OPEC, *Annual Statistical Bulletin*, 2015. Consulted 15/08/2015. From: [www.opec.org](http://www.opec.org)
4. ONS, Les comptes économiques de 2000 à 2014, 2015. <http://www.ons.dz/>
5. Trésor Direction Générale, Indicateurs Economiques et Financiers De L'Algérie, avril 2015. From: [www.tresor.economie.gouv.fr](http://www.tresor.economie.gouv.fr)
6. World Bank Group, Doing Business 2014, Economy Profile: Algeria, 11<sup>th</sup> Edition.  
From: <http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria>,  
consulted 16/08/2015